

ترشيد الحكم في التجربة الجزائرية: مسارات الإصلاح والتنمية السياسية

جهيدة ركاش^{*1}

الملخص:

ليست من المبالغة في شيء القول أن الجدل الذي شهدته المنطقة العربية على امتداد الشهور الأخيرة والذي ما يزال ممتدا وسيستمر إلى فترة أخرى قادمة ، حول الضغوطات والمطالب الشعبية المتزايدة والمتعلقة بالإصلاح في دول المنطقة، قد عبر عن إدراك عربي وجزائري عميق بأهمية وضرورة وإلحاحية القيام بعمليات إصلاح شاملة، اكتشف الجميع فجأة أنها تأجلت أو تجمدت فترة طويلة من الزمن.

ومع أن الطرح العربي الرسمي وغير الرسمي قد امتزج بما يمكن تسميته بالطابع الوقائي أو الاستباقي تخوفا مما هو قادم في الأفق، فإن الاتفاق العربي العام حول ضرورة أن يأتي الإصلاح من الداخل وبما يتفق مع واقع وطبيعة المجتمعات العربية، وهو ما بدأ يتجسد في بعض الدول العربية سواء من عاشت تجربة الثورات الشعبية أو لم تشهدا بعد.

والجزائر من بين البلدان التي باشرت جملة من الإصلاحات السياسية متأثرة بما شهدته المنطقة العربية من اضطرابات وتحولات سياسية وكذا نتيجة لاعتبارات داخلية، مثلت مجتمعة ضغوطات حقيقية على النظام السياسي الجزائري لإحداث مجموعة من الإصلاحات السياسية وإعادة هيكلة المنظومة السياسية القائمة وإحداث التغييرات لتتوافق مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

مقدمة:

لقد ساد الخطاب الإصلاحي الساحة السياسية في الجزائر بعد تنامي المطالبة بالإصلاح السياسي لإرساء دعائم الحكم الديمقراطي، وفي هذا المجال تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، والخارجية (الإقليمية والدولية) مشكلة ضغوطا ومطالبات وتأثيرات دفعت النظام

*1 - أستاذة مساعدة قسم " أ " كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.-

السياسي الجزائري إلى إحداث إصلاحات سياسية في الفترة الأخيرة، خاصة وأن هذه المتغيرات تشكل نسقا تفاعليا فيما بينها، فقامت المؤسسة التنفيذية باستيعاب هذه الضغوط فتم إقرار العديد من الإصلاحات السياسية، وعليه يمكن تحليل طبيعة هذه العوامل وكيفية تأثيرها على عملية الإصلاح.

كما أن فهم ما تعانيه الجزائر من قصور وعدم القدرة على تحقيق بعض مظاهر التحديث وتجاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل وتشريح قضية "التنمية السياسية" فيها، مع محاولة تفسير طبيعة المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، كتراجع مستويات الممارسة السياسية والأداء والفعالية في الواقع التطبيقي، وعدم القدرة على بلوغ مستويات من التنمية والتحديث السياسيين، ما يؤثر سلبا على فعالية الحكم الراشد الذي يفرض بالضرورة القيام بإصلاحات شاملة أساسها تنمية سياسية عالية تمس كل هاته الجوانب لتفعيل رشادة الحكم في أنظمتها.

وفي إطار هذا السياق تعكف هذه الدراسة على استجلاء طبيعة الإصلاحات السياسية وواقع التنمية السياسية في الجزائر في خضم الجدل السياسي حولها، ومدى فعالية هذه الإصلاحات بحيث تثور الشكوك حول مدى إمكانية استيعابها لأنماط ديمقراطية للممارسة السياسية، بالإضافة إلى تأثير العوامل الداخلية والبيئة الخارجية في هذه الإصلاحات، وعليه تتحدد إشكالية هذه الدراسة في البحث عن مدى تأثير الإصلاحات والتحويلات السياسية على مسار التنمية السياسية في الجزائر؟، وإلى أي مدى يؤثر مستوى التنمية السياسية على تفعيل الحكم الراشد في الجزائر؟ ثم ما هي المتغيرات الضامنة لفعالية ونجاعة هذا الحكم؟.

من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة أن تتناول الموضوع المبحوث وفق الإطار العام التالي:

1. المقاربة النظرية للإصلاح السياسي والتنمية السياسية
2. واقع التنمية السياسية ومسار الإصلاح السياسي في الجزائر
3. العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر

4. معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر
5. الأولويات الأساسية للإصلاح السياسي والتنمية السياسية في الجزائر.

1- المقاربة النظرية للإصلاح السياسي والتنمية السياسية:

أ- في مفهوم الإصلاح السياسي:

طغى مصطلح الإصلاح على ما سواه من المفاهيم السياسية ذات دلالات التحول والتغيير والتطور للأنظمة السياسية، فمن الاحتفاء بمفهوم التنمية والتحديث السياسي في الستينيات والسبعينيات، ثم التنظير لمفهوم التحول الديمقراطي في الثمانينيات والتسعينيات إلى التبشير بمفهوم الإصلاح السياسي مع مطلع الألفية الثالثة.

- لغة يقول ابن فارس " صلح الشيء يصلح صلاحا " دلالة على خلاف الفساد¹، ويقول ابن منظور " الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساد: أقامه "، ولغة يقال " صلحت حال الرجل " أي زال عنها فسادها " ²، والصلاح ضد الفساد عند أبي بكر الرازي، والاستصلاح ضد الإستفساد³.

أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع An action that improves conditions، أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو تحسين الحالة أو تصليحها⁴.

ويعرف قاموس اكسفورد الإصلاح بأنه " تعديل أو تبديل حوال الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ " والإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل.

وإذا ما أخذ بالمعاني المتخصصة فإن الإصلاح هو " مفهوم يطلق على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد "، ويعرفه آخرون بأنه " تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها وهو خلافا لمفهوم الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام " ⁵، وبالتالي فإن الإصلاح يعني تغيير سياسي لكنه ليس التغيير الجذري.

أما هانتنغتون فيعرفه بأنه " تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة".

وعملها قد يتسع مفهوم الإصلاح السياسي أو يضيق بحسب حاجة كل مجتمع وطبيعة ظروفه القائمة، والأمر يتوقف على الهدف من التغيير فقد يكون الهدف هو مجرد ضمان استقرار النظام القائم، وقد يكون تلبية مطالب الجماهير وكسب رضاها، وقد يكون حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع ويعاني منها النظام، وكل هدف من هذه الأهداف يستلزم " مدى معين " من التغيير، بعبارة أخرى فإنه وفقاً للهدف من الإصلاح يتحدد مدى وحجم هذا التغيير الذي نعني به الإصلاح أو نعنيه بالإصلاح⁶.

وفق هذا السياق يقصد بالإصلاح السياسي القيام بعملية تغيير في البنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار، وتحسين جودة الحكم وصلاحيته بما يزيد من فعالية النظام في طريق بناء نظم ديمقراطية.⁷

وحيثما نتحدث عن نظم ديمقراطية، فإننا نقصد بها الديمقراطية الحقيقية التي هي شرط أساسي لشرعية السلطة السياسية، استقرارها وضرورة لازمة لدور المجتمع المدني في الحياة السياسية ومطلب حيوي لنجاح سياسات التنمية وتحقيق أهدافها، وما تقتضيه الديمقراطية من تعددية سياسية تؤدي إلى تداول السلطات مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الراضخة للمساءلة الدستورية والشعبية، ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الديمقراطي الرشيد.⁹

يتطلب الإصلاح السياسي استخدام آليات متعددة منها الشفافية وتعني الانفتاح الكامل على الجمهور في كل السياسات والممارسات، من خلال تحقيق جملة الشروط السياسية والاجتماعية وغيرها، من بينها الحق في المشاركة، المساءلة، المحاسبة،

الجودة والمشروعية، وتحقيق النموذج الديمقراطي المشاركون من خلال رشادة سياسية تهدف إلى التغيير والجودة لتحقيق النافع العام المجتمعي.

ب- في مفهوم التنمية السياسية:

يعتبر مفهوم التنمية السياسية Political Development من المفاهيم العلمية التي كانت ولا تزال محل اهتمام الباحثين في مجال علم السياسة والاجتماع، حيث برزت كقضية علمية وعملية في آن واحد في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة، واستجابة لضروريات سياسية عملية ملحة أيضاً، وكان جوهر هذا الاهتمام ومحوره الأساسي هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الدولية عموماً ودول العالم الثالث خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية.

ورغم انتعاش أدبيات التنمية السياسية إلا أنه لم يحدث اتفاق بين المنظرين حول مدلول محدد لمفهوم التنمية السياسية، خاصة بعدما حمل هذا المفهوم منذ البداية بدلالة قيمية وإيديولوجية واستخدم وعرف من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية¹⁰، خصوصاً وأن المفهوم لا زال يتدخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترب به أو تتشابه معه كالتغيير السياسي، الإصلاح السياسي، التحديث السياسي، الانتقال الديمقراطي... الخ.

وعليه فوفقاً لتلك الدلالات المتعددة قدمت تعريفات مختلفة للتنمية السياسية كان أولها ما وصفها بأنها مجرد البحث عن التغيير¹¹، باعتبارها عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها اكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه.

ولكن يظهر لنا أن التعريف الذي يبدو ملائماً إلى حد ما للتنمية السياسية هو أنها "عملية تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل، قادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية تسعى مشتركة مع النظام السياسي لتأسيس والمحافظة على وجود مؤسسات مبنية على قيم منسجمة مع روح الديمقراطية والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية، متجاوزة بذلك كل أزمات التنمية السياسية¹²."

وعليه تتجلى منطلقات التنمية السياسية بضرورة وجود الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة اللازمة، وإن توفرت

الشروط الثلاثة للتنمية لابد وأن تؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية السياسية.

ج- القوى الدافعة إلى الإصلاح:

تعتبر أوجه القصور في الديمقراطية ونقاط الضعف في المؤسسات السياسية من التحديات الرئيسية التي تواجه الأنظمة السياسية العربية والجزائر جزءا منها، حيث تتسم إدارة الحكم فيها بنمطين: النمط الأول الموسوم الراهن الموسوم بوجود سلطة تنفيذية قوية تقابلها ضوابط وموازين مؤسسية ضعيفة، ومشاركة شعبية منخفضة، حيث تتمتع السلطة التنفيذية بصلاحيات دستورية وما فوق دستورية واسعة ما مكنها من فرض هيمنة كبيرة على السلطات الحكومية الأخرى.

ويتمثل النمط الثاني في اعتبار علاقة المجتمع المدني بالدولة في أغلب الأحيان علاقة انفصال، حيث أن الحكومات في العديد من الدول العربية لا تنظر إلى منظمات المجتمع المدني كشركاء بل تعتبرهم منافسين لها أو كركباء ومعترضين على سياسة الدولة وتصرفاتها.¹³

والوضع السياسي العربي يتنازع اعتباران: أولهما موضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها، وثانيهما يتعلق بضرورة تحسين وإصلاح الأوضاع السياسية وتغييرها نحو الأفضل، وتحقيق درجة معقولة من الحرية وهي معادلة صعبة على الدول العربية أن تواجهها.¹⁴

هذه السمات وغيرها جعلت المنطقة العربية تشهد تغيرا مهما في أنظمتها السياسية، تمثلت في البحث عن اكتساب لغة الحكم الديمقراطية ذاتها قيمة رمزية كبيرة كمعيار تقاس في ضوءه العمليات والمؤسسات وتوجد حاجة لمراجعة نظم الحكم في الدول العربية وإعادة هيكلتها في سبيل تحقيق تنمية إنسانية مستدامة وأنظمة ديمقراطية رشيدة.

إن كافة أبعاد الإصلاح مطلوبة اليوم، وربما كان الإصلاح السياسي في القلب منها، لأنه يتعلق بالإرادة السياسية وبالقرار السياسي، وعليه فإن الإصلاح السياسي هو المدخل والشرط الضروري الذي لا غنى عنه لإدخال إصلاحات أو تحديثات في أي مجال آخر.

2 - واقع التنمية السياسية ومسار الإصلاح السياسي في الجزائر:

تمثل قضية التنمية السياسية في الجزائر واحدة من أهم القضايا المطروحة وتحدياً رئيسياً في ظل الواقع السياسي المتردي والتخلف الملاحظ في مستوى الممارسة السياسية وإدارة الحكم، فرغم أن الجزائر قد خطت خطوات محسوبة باتجاه الإصلاح بعد التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والاتجاه نحو تبني مفهوم حقوق الإنسان وتداول السلطة، إلا أن هذه الإصلاحات بقيت محدودة ولا تطل مسائل حساسة كتلك المتعلقة بالسلطة السياسية وبالتالي فإن الجمود يظل السمة الأبرز في الحياة السياسية في الجزائر.

إن عملية التحول والتغيير الديمقراطي في النظام السياسي الجزائري فرضها الواقع الداخلي للنظام القائم الذي أفرز عدة أزمات منها، أزمة الشرعية، أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية والمعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية، وأصبحت بيئة النظام السياسي الجزائري بيئة متأزمة في جميع نواحيها، كل هذه المؤثرات السلبية شكلت ضغوطاً كثيفة على النظام جعلته يلجأ إلى خيار التعددية السياسية والحزبية استجابة لهذه الضغوط.

وقد مثلت سنة 1989 بالنسبة للجزائر منعطفاً حاسماً وتحولاً جذرياً في مسارها السياسي والاقتصادي، وهذا يأتبعها النهج الديمقراطي واقتصاد السوق وبتبنيها مبدأ التعددية الحزبية من خلال حرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية، إضافة إلى تحرير الاقتصاد وخصوصية المؤسسات الاقتصادية.

وجاءت هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية كاستجابة لغضب الشارع وانتفاضته في مظاهرات صارمة، شملت مختلف مناطق الجزائر في 05 أكتوبر 1988 تعبيرا عن رفضهم للأوضاع السائدة وللسياسة المتبعة، فكان دستور 23 فيفري 1989 الذي فرض على النظام السياسي إدخال تعديلات وإصلاحات في القوانين التنظيمية للدولة، التي من شأنها أن تفتح المجال للتنمية السياسية بدعم من خلالها سيادة الشعب واحترام خياراته الحرة وتحقيق مشاركة سياسية أكثر فعالية لمختلف الاتجاهات والفعاليات السياسية والاجتماعية، وبصدور الدستور المشار إليه تكون

الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة بإنهاء نظام الأحادية وإعلان التعددية السياسية والحزبية.¹⁵

وكانت أهم الإصلاحات السياسية التي أتى بها دستور 1989 ما يلي:

- تكريس الفصل بين الحزب والدولة وإلغاء احتكار جبهة التحرير لعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات.
 - إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، ولأول مرة يقتصر دور رئيس الجمهورية على تعيين رئيس الحكومة فقط، بعد أن كان هو الذي يعين الحكومة ويحدد سياستها.¹⁶
 - السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم صدور القانون العضوي بها في جويلية 1989.
 - التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور.
 - إنهاء الدور السياسي للجيش إذ نص الدستور على انحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد.¹⁷
 - إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية، الهدف منها متابعة أعمال سلطات الدولة واحترام الدستور ومراقبة أعمال الدولة والمرافق العمومية.
 - اقتسام السلطة بين الرئيس والحكومة والبرلمان لغرض تجسيد التوجه الإصلاحية الراض لاحتكار السلطة، وهذا يعني تنظيما جديدا للسلطة التنفيذية محوره أنها ستكون مسئولة أمام البرلمان.¹⁸
- وفي هذا الصدد يمكن القول أن ديمقراطية أكتوبر لم تكن وليدة ظروف عادية، وإنما وضعت تلبية لمطالب عميقة جسدها أحداث أكتوبر 1988 التي دفعت بالإصلاحات السياسية والدستورية للقضاء على احتكار السلطة والتفرد بها من قبل النظام السياسي القائم، ولغرض إقامة مجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، ومن ثم فهي ديمقراطية مصنوعة بقرار ولا تعبر عن تطور سياسي أو عن نضج سياسي للمواطن الجزائري، فضاقت أفاق التحول الديمقراطي بدعوى أولوية الاستقرار السياسي.¹⁹

خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى سنة 1996، ونتيجة للوضع السياسي والأزمة الأمنية التي مر بها النظام الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي وحل البرلمان واستقالة رئيس الجمهورية، ووجود فراغ مؤسستي، كان لا بد من استكمال بناء المسار المؤسستي والعودة إلى الشرعية الدستورية²⁰، لذلك فبعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في أفريل 1995، تم تعديل دستور 1996 الذي جسد مرحلة أخرى من الإصلاحات السياسية وأدخل تعديلات جوهرية أهمها:²¹

- تحديد مدة عهدة رئيس الجمهورية لعهدتين فقط ضمانا للتداول على السلطة والذي يعد من الأسس المهمة لكل ديمقراطية حقيقية وسلمية.
- إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية، أي وجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان وهذا ما فضت به المادة (98) ويستهدف هذا النوع من التعديل تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة.
- إنشاء مجلس للدولة لتعزيز سلطة القضاء على مؤسسات الإدارة.
- تقرير مبدأ المحاسبة من خلال مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.

وبناء على النصوص القانونية الواردة في دستور 1996 أجريت سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتي اتخذت شكل إثراء بعض القوانين، وإضافة قوانين جديدة خاصة القوانين العضوية المكملة للدستور ومن أمثلتها:

- القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.
- القانون العضوي المتعلق بالمحكمة العليا.
- القانون العضوي المنظم للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما.

وعليه فقد كان التوجه الواضح لترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى النصوص من جهة، ومن جهة أخرى صياغة منظومة قانونية مكملة تسمح بنمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا، وتفعيل المؤسسات اللازمة لوضع المبادئ الديمقراطية موضع التنفيذ والاستمرارية²².

وشهدت الجزائر عودة المسار الانتخابي الذي هدف إلى إعادة بناء الصرح المؤسستي وإنهاء الفترة الانتقالية، وأجريت وفقا لذلك عدة استحقاقات انتخابية

ساهمت في بروز حراك سياسي لا سيما بعد دعوة الرئيس " اليمين زروال " إلى مؤتمر الوفاق الوطني نهاية عام 1997، وتم الاتفاق على عدد من التعديلات السياسية لتجسد مبدأ سيادة القانون والحفاظ على وحدة الأمة.

ثم واصل الرئيس بوتفليقة مسار الإصلاحات السياسية والقانونية فكانت مبادرة إصلاح القضاء لتعزيز دولة الحق والقانون، إذ تدعم القطاع بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وذلك في أكتوبر 1999، بهدف إرساء نظام قضائي صلب وفعال قادر على الاستجابة لتطلعات المواطنين وتجسيد سيادة القانون، أما سنة 2002 فعرفت مشاريع أخرى في إطار إصلاح هيكل الدولة ومهامها، ويهدف هذا الإصلاح إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس حديثة استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر.

كما اهتمت البرامج الحكومية ما بين 2004 و2006 بتحسين قانون الوظيف العمومي فيما يخص تأهيل الموظفين وظروفهم الاجتماعية، إضافة إلى المصادقة على الأمر 06-03 المؤرخ ب 15 جويلية 2006 للتكيف مع المعطيات الجديدة المتعلقة بدور الدولة وحقوق وواجبات و ضمانات الموظف الحكومي، وقد جاءت معظم هذه الإصلاحات بهدف ترشيد تكاليف الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها وفق ما يحقق الاستجابة لتطلعات المواطنين ورد الاعتبار للوضعية القانونية للموظف العمومي، ويتوخى هذا الإصلاح الشامل المدى إلى تزويد الإدارة بالأدوات المكيّفة والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي وتجذير الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإفاضة التقدم الاجتماعي مساندة فعالة، فالمسار الذي شُرع فيه يتطلع إذن إلى إعادة تحديد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع وكذا إلى تعميم الأنماط التشاركية للتسيير على كافة المستويات.

إلى جانب التعديل الدستوري الذي عرفته الجزائر عام 2008، والذي من خلاله تم تمديد مدة ولاية رئيس الجمهورية حيث أصبحت مدة الرئاسة قابلة للتجديد أكثر من مرة خلافا لما سبق حيث كانت تجدد مرة واحدة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمثل في العمل على إلغاء ازدواجية السلطة التنفيذية من خلال توسيع صلاحيات رئيس

الجمهورية أمام رئيس الحكومة الذي أصبح يسمى الوزير الأول، إلى جانب تكريس الحقوق السياسية للمرأة من خلال ترقية حق المرأة في الممارسة السياسية²³.

حتى الآن تبدوا الخطوات الجزائرية نحو الإصلاح والتنمية السياسية بطيئة ولا توائم نسق التحولات السياسية السريعة التي تعصف بالمنطقة العربية، على الرغم من ضخامة عدد الاحتجاجات الاجتماعية المتزايدة، وفي وقت كان الجميع ينتظر أن تبادر النخب الحاكمة إلى تغيير شامل يؤدي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية وإرساء دولة القانون في الجزائر.

وفي هذا المجال أكد حقوقيون ومعارضون للنظام أن هدف الإصلاحات السياسية الأخيرة لا يخرج عن إطار الحفاظ على الوضع القائم ومجرد تكتيك لترضية وإسكات المطالب الشعبية على اعتبار أن إرادة التغيير غائبة لدى النخب الحاكمة، وبحسب رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان فإن مشاريع قوانين الإصلاحات تمثل تراجعاً خطيراً عن المكاسب التي حققها الجزائريون في مجال الممارسة الديمقراطية منذ عام 1989، ويتضح ذلك في التقرير الصادر عن EIU The Economist Intelligence Unit

في ديسمبر 2011 ويتناول حال الديمقراطية في العالم، إذ احتلت الجزائر وفقاً لهذا التقرير المرتبة 130 عالمياً من أصل 167 دولة وذلك بالاعتماد على المؤشرات التالية (العملية الانتخابية، التعددية السياسية، الحريات، أداء الحكومة، المشاركة في الحياة السياسية والثقافة السياسية)²⁴.

3- العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر:

تتعرض الجزائر في الآونة الأخيرة إلى ضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية، تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع آليات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، فظهرت العديد من الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية التي نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، وتبنت خطاب يتجاوز مطالب الإصلاح الشكلي والتدريجي بل طالبت بالتغيير الشامل متأثرة بالثورات العربية التي عملت على تعبئة الشارع في مواجهة النخب

الحاكمة،²⁵

العوامل الداخلية: لقد تراكت جملة من العوامل والتأثيرات والضغوطات الداخلية التي كان لها دور أساسي في الإعلان عن هذه الإصلاحات السياسية من أهمها ما يلي:

- داخليا كان لتراكم المشاكل الاجتماعية في الجزائر تأثيرها في زيادة الضغوط الشعبية على النظام السياسي بضرورة إيجاد حلول سريعة، علاوة على ما شهدته البلاد من تنامي معدلات البطالة بنسبة تتعدى 20% وفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2010م، ويعكس الرقم حجم المأساة إذا ما علمنا أن 15 مليون جزائري تقل أعمارهم عن 30 سنة من إجمالي 35 مليون نسمة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى القدرة الشرائية للمواطن بمقابل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.²⁶
- حالة الانسداد السياسي السائد في الجزائر منذ سنوات التسعينات، وحالة اللاأمن والاستقرار الذي ساد الجزائر طيلة عشرية كاملة من الزمن، وما لذلك من انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية كان الشعب الجزائري المتضرر الأول والأخير منها.²⁷
- قصور موجة الانفتاح الأولى من تحقيق المطالب الشعبية، ونشير هنا الى ما وقعت فيه الجزائر من أزمة سياسية داخلية وإخفاق عملية التحول الديمقراطي فيها.
- تزايد الوعي الشعبي بحقوقه ومطالبه بالعدالة والمساواة والحرية بعد أن أدرك حقيقة أوضاعه المتردية.
- عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة وانتشار الفساد، وعدم وضع المواطن في صلب اهتمام السلطة.
- أما عن العمليات الانتخابية ما تزال غير عادلة وغير شفافة، إذ أن المشاركة والتعددية ما تزالان ضعيفتين جدا رغم ادخل سياسة تعدد الأحزاب.
- عدم ملائمة الإطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية الإصلاح السياسي، وذلك بسبب غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وغلبة الثانية على الأولى.

- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام ، وهذا الإخفاء يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد.²⁸
 - أ- العوامل الخارجية : إن الحديث والحراك المتواصل حول عملية الإصلاح السياسي أصبحت في الآونة الأخيرة حديث الشارع من حيث الأولويات والظروف المحيطة في المنطقة العربية بعد رياح التغيير التي وصلت إلينا من خلال التغييرات التي حصلت في البيئة الإقليمية والدولية تمثلت فيما يلي:
 - شكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب وتكتيكات الجماهير المطالبة بحقوقها، ومن ثم تعتبر أهم عامل مؤثر في الإسراع بإعلان الإصلاحات السياسية في الجزائر.
 - لقد شجع النفوذ المتزايد للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المصاحب للعولمة المجتمعات المدنية العربية على دعم الجهود المبذولة لإصلاح حكوماتهم، من خلال دعمها للتنظيمات الأهلية النشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد.²⁹
 - دور الفضائيات وشبكات الانترنت وتقارير منظمات حقوق الإنسان، وقد تزامن ذلك مع مآزق الأنظمة وانكشافها أمام الجماهير ورغبتها بتجديد شرعيتها، مع تغيير واضح في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعدما آمنت بأن الدعم المباشر للأنظمة الاستبدادية يضر بمصالحها في المنطقة ويعمق من حجم كراهية الشعوب لها، ومن هنا رأت أهمية الدخول للمنطقة العربية من بوابة أخرى فبدأت بالحديث عن حق الشعوب في التعبير وبضرورة تسريع الانتقال نحو الديمقراطية.
 - ممارسات ضغط الحكومات الغربية على الحكام العرب من أجل إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تحقيقا لمصالحها وأهدافها.
- ونتيجة لذلك تعرضت الجزائر في 04 جانفي 2011 لاحتجاجات شعبية أعادت إلى الأذهان احتجاجات 1988، فعلى الرغم من تمتع الجزائر بفائض مالي ووضع اقتصادي لا بأس به، إلا أن عوائد هذا الفائض المالي لا يشعر به المواطنون وهو ما دفع الدولة إلى حالة من الاحتقان الاجتماعي

فكان لتراكم هذه الظروف أثره في بروز الحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية تتماشى مع أجواء الربيع العربي التي تشهدها المنطقة، وهي الإصلاحات التي أعلنها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في شهر أفريل لسنة 2011.

4- معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر:

تتعدد العوامل المحددة لمستقبل الإصلاح السياسي الديمقراطي الفعال في الجزائر، ويرجع هذا التعدد إلى عدة أسباب أولها عدم الاتفاق على مفهوم ومحتوى الإصلاح السياسي الذي يجب القيام به ومداه وآلياته ووسائله والنتائج التي يمكن أن تترتب عليه، وثانيها الظروف الداخلية والإقليمية والعالمية المحيطة بالدعوة لعملية الإصلاح السياسي، وثالثها التأثير المتوقع لعمليات الإصلاح السياسي التي تحدث في دولة عربية على الدول الأخرى بحكم علاقة الاعتماد المتبادل القائمة بين مجتمعات هذه الدول وشعوبها، ورابع هذه الأسباب يتعلق بالضغط الداخلي الدافعة نحو الإصلاح السياسي والقوى السياسية المحركة لها ومقاصدها وأهدافها.³⁰

لهذه الأسباب تتعدد العوامل المحددة للإصلاح السياسي في الجزائر خاصة المتعلقة منها بالأسباب الداخلية نذكر منها:

1- أن مبادرات الإصلاح السياسي في الجزائر كانت ولا زالت تأتي دائما من المستويات العليا في الدولة فهو قرار فوقي، في ظل عدم مشاركة أصحاب الاختصاص والجماعات المؤثرة في السياسة الوطنية وكذا منظمات المجتمع المدني، ما يعني غياب وجهات نظر الأطراف الأخرى في التعبير وتدمير للسلطات الوسيطة وحرمانها من التكوين وإلغاء وجودها، حيث لا تقوم ببناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحد سلطة الفئة الحاكمة أو تهدر احتكارها لسلطة الدولة.³¹

2- إن الإصلاحات السياسية قد تمحورت حول تغيير النصوص القانونية من دون وجود بعد سياسي واضح، في حين أنه كان من المفروض أن يكون محور الإصلاحات السياسية في البلاد هو تقوية السلطة التشريعية وتمكين البرلمان وممثلي الشعب من ممارسة الرقابة الفعلية على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين بالدولة، فالجزائر لا تعاني نقصا في القوانين بل مشكلتها تكمن في مدى التزام النظام بالقوانين

الموجودة.

3- يعاني النظام السياسي الجزائري من أزمة متعددة الجوانب وفي طليعتها أزمة الشرعية، حيث لا يزال النظام السياسي يبحث عن مشروعية بديلة للمشروعية التاريخية والمشروعية الثورية التي ميزت النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال، بالإضافة إلى ما يعانيه النظام من أزمة ثقة شاملة بين المجتمع والدولة وبين المواطنين والإدارة وبين المواطنين والأحزاب السياسية وبينهم وبين الحكام، ما أعاق عملية تجسيد إصلاحات سياسية ديمقراطية.

4- تداخل السلطات والمسؤوليات الحكومية والحزبية إلى درجة أن الأجهزة الحكومية أصبحت محصنة ضد الرقابة والمحاسبة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة أو الاستشارية، ونتيجة لهذه الحصانة ضد الرقابة استفحل الفساد وانشغل الموظفون الحكوميون بحماية مصالحهم الذاتية وتقوية نفوذهم وخنق عملية التطور الديمقراطي، والقضاء على توازن السلطات في البلاد خاصة في ظل طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

5- إن مختلف الصراعات العقائدية والعرقية والإيديولوجية والتضارب في المصالح، بالإضافة إلى عدم التجانس في الأفكار والميول والانتماء إلى تيارات سياسية متناقضة، قد حالت دون الاتفاق على برامج عمل موحدة منسجمة مع بعضها البعض أو تعمل في إطار واحد وهدف مشترك سواء على مستوى المجالس المنتخبة أو على مستوى الولايات، ونتيجة لذلك تجد القيادة السياسية نفسها غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي تصورتها أو البرامج التي راهنت على تطبيقها، ولهذا فإن نجاح الإصلاحات يتوقف على قدرة القيادة على حل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بأي تغيير وتفكيك التحالفات المقاومة للإصلاحات³².

6- عدم فعالية المؤسسات الحكومية وعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية، الأمر الذي انعكس على نوعية التشريعات ونوعية الخدمات.

7- الحالة الأمنية غير المستقرة التي تميز الوضع في الجزائر، أثرت بشكل مباشر في توفير استقرار سياسي تام يساعد على بناء مؤسسات قوية تستجيب لمتطلبات

المواطن والمجتمع.

ومن أجل كل هذا ينبغي معالجة التحديات والمعوقات التي تواجه الإصلاحات السياسية معالجة شاملة وذات آفاق واعدة من خلال مجموعة من الأولويات والتدابير نوجزها فيما يلي

5 الأولويات الأساسية للإصلاح السياسي والتنمية السياسية في الجزائر:

إن حدوث التفعيل المطلوب لعملية التنمية السياسية في الجزائر يتطلب الكثير من الشروط التي تتمحور حول مرتكزين:

- الأول: إعادة هيكلة الإطار الدستوري والقانوني بما يتوافق مع تفعيل عملية الانفتاح السياسي، وينصرف المطلوب في هذا الإطار إلى تكريس عملية الفصل بين السلطات وتمكين دور البرلمان، وشرعنة وضع القوى السياسية باعتبارها أحزابا وإطلاق العمل الأهلي.

- الثاني: ينصرف إلى تطوير الشق القيمي في عملية التنمية السياسية من أجل التأسيس لثقافة سياسية دافعة إلى تدعيم ذلك الإصلاح، وتصور العملية السياسية بوصفها منافسة بين الفئات المختلفة وليس موضعاً للاحتكار الأبدي من قبل فئة بعينها.

وفي هذا المجال فإن المحاور الأساسية للإصلاح السياسي يجب أن يتضمن العناصر الآتية:

1- الإصلاح الدستوري والتشريعي: إذ تشكل الوثيقة الدستورية قمة البناء القانوني - الحقوقي للدولة، كونه يحدد طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع ويعتبر المؤطر الأول للعمل السياسي والمدني، وعليه فإن الإصلاح الدستوري يعتبر اللبنة الأساسية التي تبنى عليها خطوات الإصلاح اللاحقة، ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة

تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقية،³³ جاء ذلك بعد إعلان رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمم في 15 أبريل 2011م عن رغبته في إدخال تعديلات جديدة على الدستور الجزائري، وقد فصل بيان مجلس الوزراء المنعقد في 02 ماي 2011 في الأسلوب الذي سينتهج في إعداد مشروع

التعديل الدستوري المقبل.

2- الإصلاح السياسي / المؤسسي: وجوهره هو اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤدي إلى تفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم، وذلك في إطار تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع يستند إلى قيم وأسس المواطنة والقبول بالتعددية السياسية والفكرية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان وإفساح المجال أمام قوى وتنظيمات المجتمع المدني، وفي هذا السياق يمكن تكريس الدستورية القانونية كأساس لشرعية السلطة في الأنظمة السياسية العربية.³⁴

3- إصلاح المؤسسات والهيئات السياسية: بما أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية تشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم وفق مبدأ "المأسسة السياسية العقلانية" الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

4- إطلاق الحريات: وذلك بما يضمن حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، وإطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات، بالإضافة إلى تحرير الصحافة ووسائل الإعلام عن التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية، وقد خصص مشروع قانون البلدية مجالا واسعا لتنظيم الدور التشاركي للمواطنين في صنع القرار المحلي.

وفق هذا السياق فإن تجسيد الإصلاح والتنمية السياسية الفعالة في الجزائر المحققة للحكم الديمقراطي الرشيد يستدعي ضرورة توفر العديد من العناصر والآليات الضامنة لتجسيد ذلك النمط من الحكم والمتمثلة فيما يلي:

- ضرورة التأسيس لمنطق الحكم الراشد وقوامه التسيير بأمانة وشفافية.
- بناء منطق العقلنة السياسية لتحقيق أكبر قدر من المطالب بأقل تكلفة وأسرع

وقت ممكن.

- بناء آليات قانونية وسياسية للتدقيق الديمقراطي وفرض المسؤولية بالجزاء.
- ضرورة الأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة، أي الاعتراف دون تحفظ بحقوق حرية التنظيم السياسي والاجتماعي وحرية الصحافة وحق الاتصال.
- وضع آليات للتداول السلمي على السلطة والقبول بشروط العملية الديمقراطية، والالتزام بعدم استخدام الديمقراطية ذريعة لاحتكار السلطة.
- تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية، ووضع السياسات العامة بأطر وآليات مؤسسية سياسية.
- توفير الاستقلالية لقوى المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وتنظيمات، وحققها في التعبير عن موقفها في استقلال تام.
- ضمان حق مشاركة الشعب في إدارة الحكم من خلال توفير الحرية الشخصية والعامة، وتوفير المناخ الذي يسمح بالمشاركة في صنع القرارات الوطنية.
- الاحتكام إلى شرعية الدستور الديمقراطي المستند إلى حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلاً في المحكمة الدستورية، هذا إضافة إلى قدرة المجتمع المدني والرأي العام على التأثير في النظام، واستناد السلطة التنفيذية على الشرعية الدستورية.
- إصلاح منظومة إدارة الحكم بما يسمح بالعدالة بين القوى السياسية والاجتماعية.
- إصلاح مسار وغايات التنمية على النحو الذي يضمن تعظيم الناتج وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية على نحو عادل³⁵.
- إن هذه الإجراءات والمطالب تعد من المقومات الأساسية الممهدة لإصلاح الحكم، وبالتالي شعور المواطن بوطنيته وبالانتماء والولاء للمجتمع وللنظام السياسي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار روح المشاركة ومن ثم تهيئة البيئة الملائمة لتعميق وترسيخ البديل التنموي السياسي المستديم والمتوازن وتحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع.

الخاتمة:

وما يمكن تأكيده من خلال مجمل المؤشرات التي تم رصدها، أنه مع استمرار عملية الإصلاح السياسي في مطلع الألفية الثالثة، وبغض النظر عن تفاصيل العوامل التي حفزت على عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، فإن جوهر الإصلاح السياسي

المنشود سيكون حتما عملية معقدة ومركبة تمزج بين العملية الجوهرية للإصلاح أي التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وبين السعي لتحقيق ما يسمى « بالحكم الصالح » ضمن عملية تحديثية شاملة للنظام السياسي القائم، ذلك أن الإصلاح الديمقراطي لا يتحقق بمجرد تعديل القوانين المؤطرة للنشاط السياسي، ولا بمجرد إصلاح الدستور ومأسسة السلطة، فلا بد أيضا من التجسيد الفعلي لتلك الإصلاحات.

لهذا فإن استمرار وتيرة الإصلاح السياسي - حتى وإن كانت تدريجية - سيفضي إلى خلق نظام سياسي، حيث يجعل من الجزائر بلادا مؤهلة للتعامل مع التحديات المعاصرة والاستحقاقات الدولية الداخلية والخارجية، لكن مشروع الإصلاح السياسي الطموح سوف لن يؤدي نتائج إذا لم تتوفر الإرادة السياسية من جميع مكونات النظام السياسي لإقامة حكم ديمقراطي رشيد، اقتداء بما دونه الكواكبي في خاتمته حيث يسوق قاعدة أساسية فحواها " أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد "، فمعرفة الغاية ولو إجمالا شرط طبيعي للإقدام على كل عمل، وهو ما يمكن التعبير عنه " بالرؤية الإستراتيجية للإصلاح " خاصة إذا ما اعتبرنا أن مطلب الحكم الصالح هو الهدف الاستراتيجي لعملية الإصلاح السياسي.

قائمة الهوامش:

- (1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجليل، 1997، ص 303.
- (2) ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1997، ص 60-61.
- (3) ابن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، الكويت: دار الرسالة، 1983، ص 367.
- (4) منير بعلبكي، قاموس المورد، بيروت: دار العلم للملايين، 2004، ص 77.
- (5) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج01، ط03، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 206.
- (6) مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 384.
- (7) محمد سعد أبو عامود، « محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية »، في مجموعة من المؤلفين، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،

- 2006، ص 535.
- (8) علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 2009، 08.
- (9) إسماعيل سراج الدين، قضايا الإصلاح العربي، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2005، ص 281
- (10) ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن محمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 07.
- (11) رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص 24.
- (12) نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية، عمان: دار جهينة، 2007، ص 101.
- (13) محمد فهيم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص 177
- (14) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 190.
- (15) إدريس بوكرا، «التطور الدستور وحالات الأزمة بالجزائر»، مجلة الفكر البرلماني: منشورات مجلس الأمة، العدد 07، ديسمبر 142، 2004.
- (16) عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجاً، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 66-67.
- (17) هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (أحمد منيسي محرر)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 149.
- (18) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 141.
- (19) هناء عبيد، مرجع سابق الذكر، ص 133.
- (20) ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006، 172.
- (21) حسن بن كادي، «التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية»، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 133.
- (22) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 43.

- (23) أمينة المسعودي، « الإصلاحات الدستورية في العالم العربي: ما تكشفه رغم محدوديتها »، مداخلة ضمن ملتقى مبادرة الإصلاح العربي، مراكش، جانفي 2010.
- (24) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، « التقرير الاستراتيجي العربي »، القاهرة: مجلة الأهرام، 2010، ص 233.
- (24) جابر الأنصاري، « تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري »، في مجموعة من المؤلفين، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بيروت: مركز محمد دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 330.
- (26) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص 234
- (27) محمد هناد، « الإصلاحات السياسية في الجزائر »، 2012-01-22. <http://univ30.one-forum.net/t32-topic>
- (28) إبراهيم البدوي، سمير المقدسي وآخرون، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة: حسن عبد الله بدر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 313.
- (29) طاشمة بومدين، « إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر »، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 255.
- (30) محمد هناد، مرجع سابق الذكر.
- (31) محمد فهم درويش، مرجع سابق الذكر، ص 178.
- (32) مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، 534.
- (33) مراقة عبد الغفور، « الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق »، مجلة الديمقراطية، العدد 52، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 534.
- (34) عمار بوحوش، « الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع وآفاق »، محاضرة أُلقيت في ندوة الإصلاحات السياسية في الجزائر، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 02-03 جوان 1990.
- (35) محمد كنوش الشرعة، « الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم والدلالات »، 19-03-2011 http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=288863
- (36) صبري سعيد، الديمقراطية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007، ص 96.
- (37) حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 81.
- (38) ثناء فؤاد عبد الله، « الإصلاح السياسي: خبرات عربية »، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 12، 2006، ص 36.